مصاعب الزراعة في الضفة الغربية

المداخيل الفعلية لم ترتفع من عام ٦٧

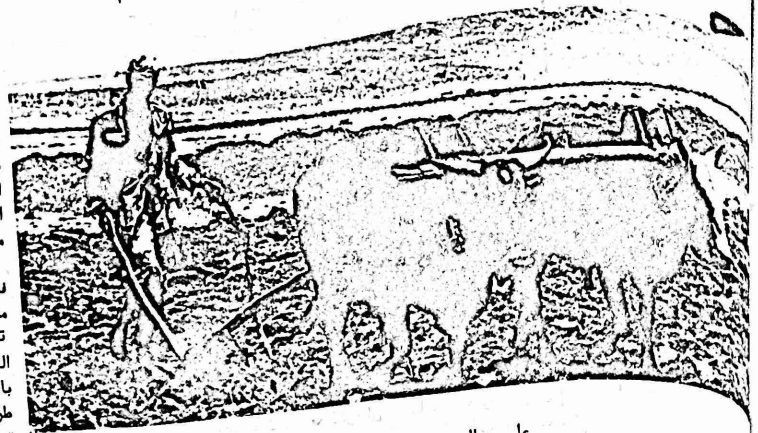

تعتبر حرب حزيران ١٩٦٧ تحول بالنسبة للوضع الزراعي في الضفة الغربية. فخلال عشر عاما مضت منذ حرب وحتى حرب ١٩٦٧، اصبحت الضفة الغربية نتيجة لاوضاع سياسية معينة، جزءا من المملكة الهاشمية، وانعكس هذا الوضع الجديد على مختلف مجالات، وبخاصة الاقتصادية، ومنها الزراعية، وتحديدا، فقد تم تسويق المنتجات الزراعية، بشكل كبير بالاسواق في الضفة الغربية والبلدان العربية وكنتيجة لحرب ١٩٦٧ فقدت الاسواق وكان لا بد من ان يتأثر ذلك بشكل رئيسي على المحاصيل التي تعتمد تسويقها على الشرق، وبالرغم من التصدير استؤنف جزئيا فيما بعد الا ان ذلك لم يخفف كثيرا من الازمة، وكنتيجة للحرب كذلك، التشريد الجماعي الذي رافق الحرب اربك كافة الاوضاع في الضفة الغربية، فاختل المبنى الطبقي مما اثر بدوره على البناء الانتاجي والاستهلاكي وبالتالي الى خلخلة توازن البنية الزراعية يضاف الى ذلك الطموح الذي رافق هذا الحدث والذي اعقبه كذلك، ادى الى طموح الرؤيا المستقبلية التي آل اليه الاوضاع، مما شكل عاملا اخر، سبب ضعف الانتاجي، ومن جهة اخرى، فالاوضاع الغامضة، تقلصت الحيازة وتبع ذلك ارتفاع تكاليف وسائل الانتاج، مساحات من الاراضي ايضا صودرت لاسباب امنية او اغلقت بموجب اوامر عسكرية، امام مثل هذه الظروف الالوف من العاملين اضطروا للتوجه للعمل في اسرائيل مما ادى بالتالي الى تفاقم الاسباب التي سبق ذكرها تأثيرها السيء على معدل الاوضاع الانتاجية وانتاجها بشكل خاص، وانتاج الكمي، مما افسح المجال لتوزيع اسواق المناطق المحتلة لصالح الاسرائيلية، ان هذه الاسباب الى جانب لصالح المزارع الفلسطينية فاتسعت اسواقه، وتقلص الايدي العاملة مما زاد في ارتفاع

على الوضع بحيث ان عودة الاشراف التدريجي على الاوضاع لم يؤد بالتالي الى فقدان هذه المزايا التي حصل عليها المزارع الاسرائيلي. وبالتالي الاقتصاد الاسرائيلي بشكل عام.

وبالرغم من كل ذلك، واصل المزراع الفلسطيني في الضفة الغربية عملية التحدي وتمكن في ظل ظروف غاية في الصعوبة، من التوفيق بين المتناقضات في العلاقات الزراعية بشكل اتاح له نسبيا العوده الى الوضع الانتاجي السابق، ولكنه فوجيء بانه دخل وضعا تنافسيا غير متكافيء مع المزارع الاسرائيلي، المدعوم بالسوبسيديا الحكومية، وبالقروض طويلة الاجل، لانتاج محاصيل مبرمج لها حكوميا، من خلال توفر امكانيات فينة ضخمة مسفيدا بذلك من الشروط السهلة الممنوحة له للحصول عليها. وبالمقابل كان المزارع العربي الخارج من اوضاع سيئة ، نفسية واقتصادية يحاول بكل قواه العمل في الزراعة بامكانيات ذاتية متواضعة، ماديا وفنيا وبدون اية ضمانات توسيعية او سعرية وكان اعتماده الوحيد على الامل والرجاء.

امام هذا الوضع كان المزارع العربي يقاد من حيث لا يدري الى احد ثلاثة اتجاهات:

١) التحول من انتاج زراعي معين نحو انتاج اخر لا يتعرض للمنافسة وبهذا فانه ينفذ السياسة الزراعية للسلطات لمحتلة وفي تحويل الانتاج الزراعي بها الى انتاج مكمل وتابع للانتاج الزراعي الاسرائيلي.

٢) ترك العمل الزراعي الخاص نهائيا والاتجاه للعمل في اسرائيل.

٣) الهجره للدول العربية طلبا للرزق.

ولهذا، فان الوضع الزراعي في المناطق المحتلة ظل وباستمرار خاضعا للسياسة الكولونيالية لسلطات الاحتلال، بحيث ان كافة مخططاتها كانت تستهدف اولا واخيرا مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي نفسه، لقد وضعت سلطات الاحتلال بعد الحرب مباشرة خطة للسياسة الزراعية في المناطق المحتلة تعتمد بالاساس على:

١) تطوير مزارع زراعية

١٩٦٧ قدم مركز التخطيط في وزارة الزراعة الاسرائيلية اقتراحا لتخطيط المحاصيل لعام ١٩٦٨ وكانت اهداف هذه الخطة تنص:

١) . تقليص المساحات المزروعة بالبطيخ والشمام، والتي كانت تباع في السابق في اسواق الدول العربية والتي ينتجها ايضا المزارع الاسرائيلي .

٢) انتاج محاصيل مكملة للمحاصيل الاسرائيلية والتي كانت اسرائيل تستوردها من الخارج بكلفة مرتفعة، وعلى سبيل المثال ونتيجة لتطبيق هذه الخطة في عام ١٩٦٨ تم استبدال ٥٥ الف دونم كانت تزرع بهذين المحصولين وزراعتها باصناف اخرى تحتاجها الاسواق الاسرائيلية المحلية والتصديرية، مما ادى الى نقص كبير في البطيخ والشمام في الضفة الغربية اخطرت بموجبه اسواق الضفة لاستيراد النقص من اسرائيل باسعار مرتفعة نتيجة لانخفاض الانتاج من ٣٦ الف طن عام ١٩٦٧ الى ٥٥٠٠ الف طن فقط عام ١٩٦٨.

لقد لعبت شركة "اجريكو" الحكومية الاحتكارية للتصدير الزراعي، دورا في عملية الحاق الزراعة في المناطق المحتلة وترسيخها كتابع تكميلي ضمن عملية الاحتكار الاقتصادي الرسمي، فمع ادخال زرعات اخرى عام ١٩٦٨ قامت هذه الشركة بشراء كميات كبيره من هذه المحاصيل بموجب اسعار محددة سلفا، وقامت هي بتصدير هذه الثمار الطازجة الى اوروبا بعد تغليفها وتوضيبها وبيعها باسعار مرتفعة، جانية بذلك فائض السعر الناتج عن رخص الايدي العاملة العربية والانخفاض النسبي لتكاليف الانتاج في تلك المناطق.

ان المطلع على التقارير الزراعية التي تنشرها سلطات الحكم العسكرية عن "التطورات الحادثة في القطاع الزراعي بالمناطق المحتلة يفاجيء ويدهش للارقام الخيالية عن ارتفاع مستوى الدخل للعائلة الزراعية حيث تورد هذه التقارير ارقاما تشير الى ارتفاع المداخيل بنسب عالية تضاعفت عدة مرات منذ عام ١٩٦٧ وبالرغم من ذلك فان اي نظرة محايدة تشير الى ان المستوى الحقيقي للدخل الزراعي لم ترتفع، حيث ان انخفاض سعر الليره الاسرائيلية وضعف قوتها

قد امكنه تجاوز الكثير من المشاكل المعقدة التى واجهته الا ان المشكلة الكبرى والتي لم تتخذ ابعادها حتى الان هي مسألة الاستيطان الاسرائيلي فمهما بلغ مداها الان، فانها تظل اذا اتيح للاحتلال ان يستمر، وان صبح امرا واقعا، تظل الخطر المحدق بما تبقى من الارض العربية وبالتالي للمواطن العربي، فخلال السنوات الاحدى عشر الماضية فقط اقيم في الضفة الغربية وحدها ما يزيد عن ٦٠ مستعمره اسرائيلية صودر من اجلها ما يزيد عن ٢٧٠ الف دونم معظمها من الاراضي الزراعية هذا بخلاف الاراضي المغلقة بأوامر السلطات العسكرية بدعوى الاجراءات الامنية، والتي تقدر مساحتها بالاف الدونمات.

من الامور الجديرة بالملاحظة، فيما يختص بالزراعة المروية في منطقة الاغوار ان طرقا علمية حديثة تطبق هناك حاليا، وتشمل هذه الطرق تغطية المزروعات بالبلاستيك وكذلك استعمال طريقة الري بالتنقيط علميا وفنيا . تعتبر هذه الطرق خطوة للامام حيث انها تمكن من انتاج محاصيل مبكره كما انها تقلل من كمية الاعشاب غير المرغوبة، بالاضافة الى انها توفر كميات لا بأس بها من المياه الا انه ومن خلال ظروف معينة، نرى ان هذه الزراعة من حيث الجدوى الاقتصادية قد اثرت بصورة سيئة على المزارع نفسه، فتكاليف الانتاج الباهظة وغياب التخطيط السليم المبرمج ومنافسة المزروعات الاسرائيلة، قد ادت الى التهام معظم الارباح المرجوه وبدلا من ان يحصل المزارع على مقابل مجدي لما قام به من جهد انتاجي هائل مادي وبشري نرى انه تحول الى مستهلك ممتاز لمنتوجات الصناعة الزراعية الاسرائيلية. فمن خلال صرفه لمبالغ نقدية ثمنا للبلاستيك وانابيب الري، والمعدات والتراكتورات والتي تشكل اكثر من ٥٠ بالمئة من جملة التكاليف السنوية، نزعت عنه الصفة الانتاجية عمليا، واصبح بالكاد يحصل على قوت عائلته كمقابل لتصريفه لمنتجات الصناعة الزراعية الاسرائيلية التي اصبحت المستفيد الاول من هذه الطريقة الزراعية المتبعة حاليا في الاغوار.

بالرغم من هذه الحقائق فان سلطات الحكم العسكري تصر عند اشارتها للقطاع الزراعي في المناطق المحتلة على استعمال تعبير "التطور الزراعي" ومن الواضح ان هذه السلطات تستغل مدلول كلمة "تطور" للايحاء بأن هناك تقدما نحو الافضل في المجال الزراعي في المناطق المحتلة، وان هذا التطور انما يتم بفضل مساعدات الحكم العسكري.

وبالرغم من ان استعمال كلمة لها مدلول محدد، في مجال تتباين فيه الاوضاع بعد مجانبة للحقيقة، فان هناك مجال للنقاش.

في البداية لا بد من تأكيد حقيقة، هي انه ليس هناك مجال اقتصادي يلعب عنصر الزمن به، دورا اساسيا مثل الزراعة، وبالتالي فان عملية التطور ملازمة للزراعة بحكم التقدم العالمي المستمر في هذا المجال... غير ان عملية التطور هذه تتفاوت من حيث مداها باختلاف مجموعة من العوامل، التي لا بد من توفرها اذا اريد لعملية التطور الزراعي ان تبلغ مداها، وباستثناء عامل الزمن فان هناك عوامل اساسية تحكم هذه العملية:

١) قدرة المزراع نفسه على التكيف مع وسائل الزراعية الحديثه

٢) مساهمة

بالاستقرار في حاضره والاطمئنان لمستقبله.

لقد اثبت المزارع العربي قدرة فائقة على التكيف مع الوسائل الحديثة في الزراعة ولم يكتف هذا المزارع بالوصول الى معدلات الانتاج الخاصة بهذه الوسائل، ولكنه تمكن وبشهادة الخبراء من الحصول على الارقام القياسية للانتاج بالرغم من كافة الصعاب التي تواجهه، لقد اخذ باتباع احدث الاساليب العلمية المتبعة بالزراعة ضمن الامكانيات المادية المتوفره لديه، واستغل كل قواه الذهنية والعملية ليحقق استفادة كامله من الوسائل التي استطاع الحصول عليها، ولقد مكنه سهره الدائم والفعال من ملاحقة عملياته الزراعية بشكل ناجح، بحيث لم يترك للصدف مجالا ان تؤثر سلبيا على انتاجه، بالاضافة الى الحب الغريزي المتأصل في نفس المزارع العربي نحو الارض واحيائها باستصلاحها وخدمتها باستمرار مما يجعله في بعض الاحيان يمارس هواية اكثر مما يقوم بعمل منتج.

ان الاساس الفعال الذي يعتمد عليه اي تطور زراعي حقيقي، انما هو بالاصل مدى الاعتمادات الماليه المتوفره، فتوفر المصدر المالي الكافي يتيح الحصول على وسائل التكنولوجيا واستخدامها لكي تمكن من الوصول الى استغلال افضل بالارض بحيث تتحول وحدة الارض من مساحة زراعية بدائية الى وحدة انتاج زراعي مكثف، وبدون توفر هذه الاعتمادات الماليه من الصعب على المزارع العادي توظيف مبالغ ضخمة في مثل هذه العمليات المكثفة، وحتى ان استطاع توفير قسم منها فان قرار المجازفة بتوظيف هذا المبلغ يعتبر من ضروب المغامره ، غير مأمونة النتائج، فاذا ادت كوارث الطبيعة مثلا، او حصل هبوط حاد في الاسعار، فمن الممكن ان تنزل بالمزارع في هذه الحالة ضربة ساحقة، لانه لا يملك غطاء ماديا كافيا يمكن من التعويض على الخسارة ، نفس الدول المتقدمة والتي تسعى ضمن سياستها الرسمية الى تحقيق تطور زراعي فانها لا بد من ان تلجأ الى دعم المزارع ماديا، بتوفير القروض المتفاوتة الاجال، وبتسهيل معاملات الاقتناء والاستخدام، كذلك ضمانات تسويقية للحصول في حالة ازدياد العرض، بالاضافة الى التعويضات عن كوارث الطبيعة.

ان المزارع في الضفة الغربية لم يحصل تقريبا على اي

من هذه الامتيازات فالقروض شبة معدومة، ولا تتوفر له اي تسهيلات شرائية، كما تنعدم تماما الضمانات التسويقية، والتعويضات ضد كوارث الطبيعة هي كلمات لا توجد في قاموس المزارع العربي.

يتضح من هذا المجال انعدام اي دور لسلطات الحكم العسكري في هذا المجال، وانه من الاجحاف فعلا والتجني على الحقائق، ان يتطاول هذا الحكم على نسب التطورات الزراعية الحادثة في المناطق المحتلة اليه، حيث انه لم يشارك فعليا في عملية الانتاج، اذ كان المزارع نفسه هو القائد والمنفذ لعملية التطور الزراعي بمجازفته في عملية الانتاج الزراعي.

ويظل المصير المؤلم للاراضي المحتلة قبل ١٩٦٧ كابوسا يؤرق المزارع العربي ويثبط همته.